الحشد الشعبي ينفي الاتهامات بامتلاكه معلومات مسبقة عن الاستهداف الأخير



نفت هيئة الحشد الشعبي، اليوم الأحد، عن امتلاكها معلومات مسبقة لاستهداف مقارها وعدم إبلاغ القطعات.

وقالت الهيئة، في بيان تلقته المطلع، "نستنكر، بأشد العبارات، ما صدر عن بعض السياسيين من اتهامات باطلة طالت رئيس الهيئة، فالح الفياض، والادعاء بامتلاكه معلومات مسبقة عن استهداف مقار الحشد الشعبي وعدم إبلاغ القطعات العسكرية، وهي ادعاءات عارية عن الصحة ولا تستند إلى أي دليل أو حقيقة".

وأَضافت أنه "منذ بدء الأحداث في المنطقة قبل أشهر ولغاية اليوم، وضعنا جميع قواتنا في حالة إنذار، كما جرى، قبل يومين من الاعتداء، إبلاغ جميع القطعات بضرورة أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر، وهو ما أسهم في حقن الكثير من الدماء وتقليل حجم الخسائر".

وتابعت أن "الفوج الرابع في اللواء (30) في المقابل، لم يتخذ جميع الإجراءات الوقائية المتبعة، ما أدى إلى استشهاد العدد الأكبر من منتسبيه خلال الهجمات"، لافتةً الى أن "رئاسة الهيئة وجّهت بفتح تحقيق مع المسؤولين هناك للوقوف على ملابسات هذا التقصير وتحديد المسؤوليات".

ولفتت الى أنه "في الوقت الذي كان فيه أبناء الحشد الشعبي ينزفون ويواجهون اعتداءً غاشماً، يؤسفنا أن تسعى جهات سياسية إلى استثمار دماء الشهداء والجرحى لتصفية حسابات سياسية والنيل من

قيادات الحشد الشعبي، في سلوك لا يمت إلى المسؤولية الوطنية أو المهنية والأخلاقية بصلة".

وبينت، أننا "نرفض هذه الافتراءات جملةً وتفصيلاً، ونؤكد أن حماية أبناء الحشد الشعبي والحفاظ على أرواحهم ودمائهم كانت وستبقى في مقدمة مسؤوليات قيادته، ونقول لكل متربص: نحن أحرص على أبنائنا في الحشد الشعبي من أي شخص آخر، ولن نسمح بتحويل تضحياتهم إلى مادة للمزايدات السياسية".

وأوضح البيان أن "هيئة الحشد الشعبي تحتفظ بكامل حقها في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يثبت تعمده نشر معلومات كاذبة أو توجيه اتهامات باطلة تمس قيادات الهيئة وسمعتها، ولن يكون الرد على هذه الافتراءات إلا بما يحفظ حق المؤسسة ويضع الأمور في نصابها القانوني".